

توصيات المراجعة الخارجية والداخلية للحسابات: التقدم المُحرز في التنفيذ

تقرير من الأمانة

١- بناء على طلب أعضاء لجنة البرنامج والميزانية والإدارة تحدّد هذه الوثيقة الخطوات المقرّر اتخاذها ضماناً للتنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في تقرير مراجعي الحسابات الخارجي والداخلي^١. وتواظب لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة على عقد اجتماعات مع مراجعي الحسابات، وتستعرض بمعية الأمانة التدابير التي يجري اتخاذها استجابة للتوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات. وأثيرت مخاوف بشأن الوقت المُستغرق في تنفيذ جميع التوصيات، كما لوحظ أنه قد تُبدى ملاحظات مماثلة على المراجعة في مواقع مختلفة من منظمة الصحة العالمية (المنظمة)، وهي دلالة على إمكانية تكرار مواطن الضعف في الرقابة. ويصح هذا القول بالنسبة إلى توصيات مقدمة بصدد التطبيق الصحيح للإجراءات الحالية بشأن إبرام العقود مع أطراف ثالثة، وبصدد الإجراءات النازمة لدفع أجور الشركاء المنفذين في إطار التعاون المالي المباشر.

٢- وتندرج التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات (المقدمة من كل من مراجع الحسابات الخارجي ومراجع الحسابات الداخلي) ضمن نطاق الفئتين التاليتين:

- تحديد السياسات/ الإجراءات التي يرى مراجع الحسابات أنه يلزم تعديلها أو تعزيزها من أجل التعامل مع المخاطر المنطوية على ارتكاب أخطاء أو حالات تزوير، أو من أجل رفع مستوى الكفاءة.
- تحديد حالات عدم الامتثال للسياسات والإجراءات القائمة حالياً.

السياسات والإجراءات التي يلزم تعديلها

٣- من أمثلة التوصيات التي تندرج ضمن نطاق الفئة الأولى توصية تتعلق بتطبيق نظام لإدارة المخاطر المؤسسية في المنظمة يمكنها من اعتماد نهج منظم في تحديد المخاطر الكبيرة وإدارتها^٢. وقد أفضت تلك التوصية إلى اتخاذ عدد من الإجراءات تمثل إحداها في تنفيذ عملية منهجية لتحديد المخاطر الإدارية والمالية وإدارتها.

١ انظر الوثيقتين ج ٣٢/٦٥ وج ٣٣/٦٥ للاطلاع على معلومات عن تنفيذ فرادى التوصيات.

٢ انظر الوثيقة ج ٣٤/٦٠.

٤- ولاحظت لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة أن تقدماً أُحرز في الآونة الأخيرة بشأن تنفيذ عملية لتحديد المخاطر على مستوى عالٍ،^١ انطوت أيضاً على إجراء رصد منتظم من جانب فريق موظفي الإدارة العليا في الأمانة، الذي أشرف على تحويل تركيز هذه العملية وتوسيع نطاقها من عملية إدارية بحثة إلى أخرى تشمل إدارة المخاطر على نطاق المنظمة ككل. وترد أدناه أمثلة أخرى على التقدم المحرز في التنفيذ في الحالات التي أُوصي فيها بإدخال تعديلات على السياسات/ الإجراءات.

شؤون السفر

٥- جرت الموافقة على إدخال عدد من التعديلات على السياسات ونُفذت التعديلات قبيل نهاية عام ٢٠١١ في إطار الاستجابة لتوصيات قدمها مكتب خدمات المراقبة الداخلية. وأوضحت التعديلات المعنية تفاصيل استحقاقات الأعضاء من غير الموظفين المؤهلين للحصول على نفقات السفر، وعززت الإجراءات المحيطة بالتحقق من تلك النفقات؛ كما عززت التعديلات مسؤولية المديرين في مجال الموافقة على السفر. وإضافة إلى ذلك، تلقى الموظفون العاملون في إدارة شؤون السفر مزيداً من التدريب ضماناً لتحسين فهمهم للإجراءات.

الحسابات الشخصية والسلف المدفوعة من المرتبات

٦- حدّدت بعض مواطن الضعف في ميدان الرقابة واتخذت تدابير رامية إلى ضمان إخضاع جميع السلف لرقابة ورصد رصنين. وأوضحت وعززت المسؤوليات وعمليات المساءلة فيما يتعلق بالموافقة على السلف.

عدم الامتثال للسياسات والإجراءات القائمة حالياً

٧- من الأمثلة التي تندرج ضمن نطاق الفئة الثانية التي لوحظ فيها وجود حالات عدم امتثال للإجراءات، تقارير وردت مؤخراً عن مراجعة الحسابات بشأن العمليات في المكاتب القطرية والإقليمية تشير إلى نشوب مشاكل في الامتثال للإجراءات المتعلقة بالمشترى وإدارة الموارد البشرية والتخطيط وإدارة الحسابات المصرفية المحلية.

٨- وتبيداً لتلك الشواغل، نُفذت مبادرة كبرى لإصلاح إطار الرقابة الداخلية في المنظمة التي لديها العديد من الضوابط الداخلية القائمة؛ على أن بعضها عفا عليه الزمن بعد إدخال التعديلات التنظيمية. وفضلاً عن ذلك فإن ضوابط النظام المعتمدة في إطار التحول إلى نظام الإدارة العالمي لا تعمل دوماً بفعالية. وهذا هو حال عملية التحقق الآلي التي حلت محل عمليات التحقق اليدوية، والتي أُعدت لغرض تحقيق مكاسب في مجال الكفاءة. وفي الواقع فقد تعرض الأداء للضرر بسبب عدم فهم المستخدمين أو بسبب قصور عمليات التحقق الرامية إلى رصد الامتثال، وهي مسائل أبرزتها عمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت مؤخراً.

٩- واتخذت الأمانة عدداً من الخطوات من أجل استكمال عملية تحديث شاملة لإطار الرقابة الداخلية الذي تعمل به، وذلك على النحو المبين أدناه.

(أ) نُفّحت أدلة المنظمة وحُدثت بالكامل وهي متاحة الآن على الشبكة الداخلية للمنظمة بروابط مودية إلى الإجراءات والوثائق الداعمة.

١ انظر الوثيقة EBPBAC15/4.

(ب) وُضِعَ نموذج جديد لجميع الإجراءات الإدارية والتنظيمية على الصعيد الداخلي؛ ويحدّد النموذج مسائل الرقابة الرئيسية ويتيح المجال أمام تحديد مسؤوليات الموظفين المعنيين بكل واحد من الإجراءات تحديداً واضحاً.

(ج) حُدِّدَت العمليات ذات الأولوية ويجري تحديث ما يتصل بها من إجراءات باستخدام النموذج المذكور أعلاه. وأنجز الآن بعض الأعمال، ومنها مثلاً إجراءات تغطية نفقات السفر والضيافة. ويتوقع أن يُفرغ من جميع العمليات ذات الأولوية بحلول أواخر حزيران/يونيو ٢٠١٢.

(د) أُعِدَّت "لوحة إدارية" تعرض مؤشرات رئيسية لأداء بعض العمليات والإجراءات الإدارية ذات الأولوية تمكّن المديرين في نهاية المطاف من التحقق من الامتثال للإجراءات بطريقة منهجية ومتسقة. وسوف تُربط اللوحة المذكورة بنظام الإدارة العالمي ويُسهل تطبيقها في جميع المكاتب بحلول نهاية عام ٢٠١٢، ومن ثم سَتُستخدم أيضاً كأداة لتحسين المساءلة في الشؤون الإدارية.

١٠- ويلزم توفير مزيد من التدريب جنباً إلى جنب مع زيادة توظيف الاستثمارات في أدوات الإبلاغ ضماناً لأن يفهم الموظفون مسؤولياتهم كما ينبغي. وسيواصل طوال عام ٢٠١٢ النهوض بالأعمال التي تقدم الدعم في هذا المضمار. والقصد من ذلك في النهاية هو تمكين كبار المديرين كافة من التحقق من اتباع جميع الضوابط والإجراءات بشكل صحيح، الأمر الذي سيشجع المجال أمام تقديم شهادات سنوية على نطاق المنظمة كافة بفضل "بيان الرقابة الداخلية" المقرر أن يصدره المدير العام.

١١- ومن المتوقع أن يستوفي هذا المشروع عدداً من التوصيات المتعلقة بالضوابط والإجراءات؛ كما ستوثق لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة عرى رصد التقدم المُحرز في تنفيذ إطار الرقابة الجديد هذا الذي هو أيضاً عنصر مهم من عناصر الإصلاحات الإدارية التي تواصل المنظمة تنفيذها.

١٢- وتشارك في هذا المشروع مكاتب المنظمة كافة، وقد قام فعلاً بعض المكاتب بتنفيذ مزيد من عمليات التحقق والضوابط بشأن مواطن ضعف معينة حُدِّدَت على المستوى القطري. وطبّق مثلاً المكتب الإقليمي لأوروبا إجراءات موافقة مركزية الطابع على جميع العقود التي تتجاوز قيمتها ١٥ ٠٠٠ دولار أمريكي إضافة إلى عملية الموافقة الإدارية الحالية، فيما طبّق المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ ضوابط مماثلة واضطلع مؤخراً بأنشطة تدريبية لرفع مستوى وعي رؤساء المكاتب القطرية بمسؤولياتهم في إدارة الشؤون المالية. وتعكف جميع الأقاليم على بذل جهود رامية إلى معالجة أوجه القصور التي تشوب إدارة حساب "السلف" على الصعيد القطري، بوسائل منها تنظيم دورات تدريبية إضافية. وتواصل المكاتب الإقليمية تقديم المزيد من الدعم في هذا المجال؛ وأطلق مثلاً المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا مبادرة جديدة للتدريب على العمليات الرئيسية. وستُحدّد كل هذه الجهود جنباً إلى جنب مع إطار الرقابة ليُكفل بذلك تحقيق الاتساق على جميع مستويات المنظمة في مجال تطبيق الضوابط والوضوح في المساءلة عن النهوض بمسؤوليات الإدارة المالية.

١٣- وقدم بعض المراجعات توصيات بعيدة المدى معقدة من حيث التنفيذ أو تتطوي على إدخال تعديلات كبرى على السياسات أو تخلف آثاراً كبيرة على الموارد، ومن أمثلتها تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية عن إدارة صندوق التأمين الصحي للموظفين وعن إدارة المنظمة لوثائق التأمين التي بحوزتها.

١٤- وفيما يتعلق بصندوق التأمين الصحي للموظفين، فُرغ في عام ٢٠١١ من تنفيذ مبادرة بشأن وضع وإقرار هيكل جديد لتصريف الشؤون سيكفل تأمين مزيداً من التواتر والقوة في مراقبة الشؤون المالية والإدارية لنظام التأمين الصحي الذي سيتضمن بدوره مدخلات مقدّمة من خبراء استشاريين خارجيين. ونظراً لعظم حجم المسؤولية

التي يُتوقع أن تُلقى على عاتق المنظمة في المستقبل بشأن توفير الرعاية الصحية لموظفيها والمتقاعدين منها والمُعالين منهم، وفي ضوء ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، فإن تنفيذ هذا الهيكل الجديد من العناصر المهمة لأجل تحقيق رفاهية موظفي المنظمة وتأمين استقرارها مالياً لأجل طويل.

١٥- وشرعت المنظمة في الاضطلاع بعملية إعادة تقييم المخاطر المعنية وإعادة هيكلة ترتيبات التأمين المناسبة في إطار العمل بتوصيات المراجعة بشأن وثائق التأمين التي تديرها المنظمة والخاصة بالموظفين والتزامات المقاولين والمباني وشؤون السفر والسيارات، فضلاً عن تلك المتعلقة بتوفير تغطية تأمينية باهظة التكاليف ضد الأفعال الكيدية. وقد فرغ من عملية إعادة تقييم المخاطر وترتيبات التأمين الخاصة بالمقاولين والمستشارين المؤقتين والمتطوعين وممثلي الأجهزة الرئاسية، على أنه عُلق تنفيذ المشروع فيما يخص الموظفين ريثما تتبين حوائج عملية إصلاح المنظمة، لأن من شأن تغيير أنواع عقود الموظفين واستحقاقاتهم أن يؤثر على الالتزامات التي يجب أن تمولها المنظمة.

١٦- وأثير عدد من الشواغل في آخر تقرير قدمه مراجع الحسابات الخارجي^١ في إطار ما أُنجز من أعمال المراجعة خلال فترة السنتين ٢٠١٠ و ٢٠١١. وقد بُدّد بعض هذه الشواغل في الوقت الراهن، فيما يلزم بعضها الآخر مزيداً من المتابعة. وإضافة إلى ذلك فرغ مراجع الحسابات الخارجي من إجراء عدد من عمليات الاستعراض المفصلة التي تعنى بمكاتب إقليمية معينة (كالمكاتب الإقليمية لجنوب شرق آسيا وأوروبا وشرق المتوسط) أو بمواضيع محددة (من قبيل إجراء تقييم لتنفيذ نظام الإدارة العالمي).

١٧- وتضمن استعراض أداء نظام الإدارة العالمي عدداً من الملاحظات على تاريخ تنفيذه، جنباً إلى جنب مع توصيات تتعلق بما يلي: (١) بعض ما نُقِّد من الوحدات النموذجية، (٢) وإدارة عمليات النظام وعمليات تكنولوجيا المعلومات على حد سواء. وسيستفاد من التوصيات الأخيرة لتحسين فعالية العمل الذي يجري إنجازه الآن على قدم وساق بشأن أول تحديث لنظام الإدارة العالمي، كما يجري الآن معالجة معظم التعليقات التي أُبديت على وحدات نموذجية محددة، وترد أدناه مناقشة لعدد من التوصيات في هذا المضمار.

السُّلف الإلكتروني (نظام الإدارة المالية القطري)

١٨- اقتضت الضرورة تطبيق حل مخصّص للإدارة المالية على المستوى القطري بسبب كثرة النظم المحلية المختلفة التي كان لابد من استيعابها جنباً إلى جنب مع تعقيدات البنية التحتية أو المعاملات المصرفية على الصعيد المحلي. على أنه لم يُدمج ذلك النظام بالكامل في نظام الإدارة العالمي، الأمر الذي مكّن المنظمة لأول مرة من تسجيل أحدث المعلومات عن النفقات المصروفة وتوضيحها على المستوى القطري.

١٩- وقد كان مراجع الحسابات الخارجي محقاً في قوله إن العمل في مكاتب صغيرة جداً ينطوي على خطورة مؤداها أن ذات الموظف قد يضطلع بعدة عمليات ليوهن بالتالي الرقابة المالية. وتواصل المنظمة سعيها إلى تعزيز قدراتها الإدارية والمالية على الصعيد القطري، وستُنقذ من المكاتب الإقليمية المعنية عمليات تحقق إضافية في الحالات التي تتعدّر فيها زيادة مستويات التوظيف. ويجري إضافة إلى ذلك إدخال بعض التحسينات على النظام وعمليات الإبلاغ فيما يخص السُّلف الإلكتروني من أجل تحسين الرقابة الكلية على هذه العمليات.

إدارة البرنامج

٢٠- لا تؤيد الأمانة التوصيات القاضية بدمج جميع قواعد العمل في نظام الإدارة العالمي برغم موافقتها على معظم تعليقات مراجع الحسابات الخارجي، إذ يلزم أبدأ قدر من المرونة مراعاة للواقع العملي؛ فمن شأن إضفاء طابع الإلزام على جميع اشتراطات نظام الإدارة العالمي أن يؤخر تطبيق البرنامج في الوقت المناسب.

الاستنتاجات

٢١- يشتمل عموماً تقرير مراجع الحسابات الخارجي على العديد من التوصيات القيمة التي ستُدمج في عملية التخطيط بشأن تحديث نظام الإدارة العالمي المقرر تطبيقه في منتصف عام ٢٠١٣. كما يتضمن تقرير مراجع الحسابات الخارجي عدداً من التوصيات الأخرى فيما يتعلق بالبيانات المالية عن الثنائية ٢٠١٠-٢٠١١، والتي سيُدقّق في النظر فيها بمعنية مراجع الحسابات الخارجي الجديد (رئيس لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين) وتُنفَّذ بناءً على ذلك.

الإجراء المطلوب من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة

٢٢- اللجنة مدعوة إلى أن تحيط علماً بهذا التقرير.

= = =